المدى

جريدة سياسية يومية 20 صفحة 500 دينار

رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

العدد(1397) السنة السادسة - الاربعاء (24) كانون الاول 2008

http://www.almadapaper.com - Email: almada@almadapaper.com

فرنسا تطفئ 750 مليون يورو من ديون العراق

اطفأت فرنسا مبلغاً تجاوز الـ٧٥٠ مليون يورو من الديون المستحقة على العراق وذلك تنفيذا للشروط الواردة في اتفاقية دعم الديون بين الحكومتين الفرنسية و العراقية. وبعث مدير عام دائرة الاقتصاد والسياسة في وزارة الخزينة الفرنسية خافيير موسكا برسالة إلى وزير المالية باقر جبر الزبيدي اعلمه فيها بإطفاء التخفيض الثالث من ديون فرنسا على العراق حيث قدر مبلغ التخفيض بسبعمئة وسبعة وخمسين مليون ومئتين وواحد وثمانين ألف وأربعمائة وتسعة وثمانين يورو و٩٦ سنتا. ومائتين وسبعة وعشرين مليون وثمانمئة واثنين وستين ألف وخمسمئة وثلاثين دولارا و ٦١ سنتاً.

اليوم في المدى

اسقاط التهم عن ضباط الداخلية واخلاء سبيلهم 2

البغداديون الاكثر استهلاكاً للمشتقات النفطية 4

الخدمة المصرفية وصعوباتها 13

خيرية ميلانو تهز الشارع العراقي بالخيبة 19

مجلس الأمن الدولي يصوت بالإجماع على قرار يحمي الأرصدة العراقية وانهاء ولاية قوات التحالف

العراق يتحرر من البند السابع بعد 18 عاما من العقوبات

بغداد/ المدى

صوت مجلس الأمن بالإجماع على قرار ينص على اخراج العراق من طائلة البند السابع وانهاء تفويض القوات المتعددة الجنسيات وحماية الاموال والأرصدة العراقية من المطالبات القانونية التي تراكمت منذ عهد النظام البائد لمدة عام.

ووصف وكيل وزير الخارجية محمد الحاج حمود في تصرح خص به المدى القرار بانه انتقالة للعراق من مرحلة الخضوع لسلطة الامم المتحدة والقوات الاجنبية الى السلطة العراقية. وقال حمود ان العراق خرج من طائلة البند السابع باستثناء حماية الاموال الذي استوجب قرارا ملزما ، موضحا ان على العراق التزامات معينة من القرارات السابقة لمجلس الامن يجب ان ينفذها منها التعويضات ومسالة ترسيم الحدود مع الكويت ، نافيا الانباء التي اشارت الى ان قرار مجلس الامن يعني ابقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع او هو خروج جزئي منه.

ومضى الى القول « ان العراق لم يعد من الدول المارقة « ، مشيرا الى ان العراق يمتلك الان سيادته وبامكانه لو توفرت الظروف الامنية الجيدة انهاء أي وجود لاية قوات اجنبية في الحال لكن الواقع يفرض الاستعانة بتلك القوات بموجب اتفاقيات ثنائية كما حصل مع الولايات المتحدة الامريكية قبل ان يتم انسحابها تدريجيا عند اكتمال بناء القدرات العراقية.

مجلس الامن صادق ايضا على انهاء تفويض القوة متعددة الجنسية تحت قيادة القوات الامريكية ما يعني انهاء ولاية قوات التحالف واعتبر القرار الذي حمل الرقم ١٩٥٩ واقر بالاجماع ان مهمة القوة « انتهت « في ٣١ كانون الاول عام ٢٠٠٨.

ونقل الموقع الرسمي للامم المتحدة عن وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي حضر الجلسة مساء الاثنين ترحيبه بنتيجة التصويت والتي عدّها إشارة قوية الى تضامن الأسرة الدولية ومجلس الأمن مع الشعب العراقي والحكومة العراقية.

وقال زيباري إن النقطة الأخرى في القرار وكانت مهمة، هي طلب العراق مراجعة القرارات الدولية التي فرضت على العراق تحت الفصل السابع منذ عام ١٩٩٠. مضيفا « أكدنا أن العراق اليوم يختلف كلية عن عراق ١٩٩٠، عندما كان يشكل تهديدا للأمن والسلام الدوليين، هذه العملية سوف تجرى بالتوافق بين الحكومة العراقية والأمين العام، وسوف يقدم الأمين العام تقريره إلى مجلس الأمن في نهاية المطاف».

فيما نقلت وكالة الانباء الكويتية عن زيباري قوله عقب جلسة التصويت انه ابلغ مجلس الامن ان العراق ملتزم تماما بتطبيق قرارات المجلس ذات الصلة في فترة غزو الكويت عام ١٩٩٠ والمرحلة التي تلته.

وكالة الانباء الكويتية رأت في القرار الاممي انه ابقاء للعراق تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

وذكر مراسلها في الامم المتحدة ان مجلس الامن تعهد في الوقت نفسه « بعكس قراره بالمستقبل في حال التزم العراق بجميع القرارات المتصلة « لكن وكيل وزير الخارجية محمد الحاج حمود قال للمدى ان الواقع عكس ذلك موضحا « ان مجلس الامن صوت لصالح اخراج العراق من طائلة البند السابع مع التأكيد على التزامه بالقرارات ذات الصلة « .

وتبنى المجلس بموجب الفصل السابع القرار رقم ١٨٥٩ الذي قرر اعادة النظر بجميع القرارت المتصلة بالعراق ابتداء بالقرار ٦٦١ الذي اتخذ في السادس من اغسطس ١٩٩٠ والذي فرض عقوبات على النظام البائد لغزوه الكويت قبل ذلك بأربعة ايام .

وتتعلق القرارت الاخرى باعادة الأسرى الكويتيين والممتلكات الكويتية المسروقة وترسيم الحدود الكويتية العراقية والتعويض المالي . وطلب المجلس من السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون في هذا الخصوص اعداد تقرير بعد مشاورات مع العراق حول الوقائع ذات الصلة بما يطلب من العراق لكي يتوافق مع المعايير الدولية.

ويخضع العراق للبند السابع للامم المتحدة والذي فرض عليه بعد دخول قواته الى الكويت عام ١٩٩٠، حيث يسمح هذا البند باستخدام القوة ضده كونه «يهدد الامن الدولي»، اضافة الى تجميد مبالغ كبيرة من ارصدته في البنوك العالمية لغرض دفع التعويضات منها للمتضررين من غزو الكويت.

ولقي قرار مجلس الامن ترحيبا واسعا من قبل السياسيين العراقيين، وقال منسق حكومة إقليم كردستان لشؤون الأمم المتحدة، الثلاثاء، ان خروج العراق من البند السابع سيفتح امامه أبواب الاستثمارات الاجنبية والاقتصاد الحر.

تفاصيل موسعة ص٣

طالباني يطلع المالكي على نتائج زيارته لكركوك

بغداد / المدى

في اطار اهتمامه المتزايد بكركوك وتقديم الخدمات الضرورية إليها اتصل رئيس الجمهورية جلال طالباني هاتفيا ظهر امس الثلاثاء برئيس الوزراء نوري المالكي واطلعه على نتائج زيارته الى مدينة كركوك ومضمون لقاءاته مع القوى والاطراف العربية في المدينة. وقال بيان صادر عن رئاسة الجمهورية ان رئيس الجمهورية جلال طالباني أجرى ، ظهر امس (الثلاثاء)، اتصالاهاتفيا مع رئيس الوزراء نوري المالكي أطلعه خلاله على نتائج زيارته لمحافظة كركوك ومضمون لقاءاته بالقوى والأطراف العربية في المحافظة.

وأضاف البيان أن « طالباني والمالكي بحثا ايضا أهمية التركيز على الاهتمام بكركوك من خلال تقديم الخدمات الضرورية الى المناطق التركمانية والعربية في المدينة بشكل خاص».

ووصل طالباني، الاحد الماضي، الى كركوك لاستكمال المباحثات التي أجراها الاسبوع الماضي مع الكتل والقوى السياسية في المحافظة.

وزار طالباني كركوك يوم الخميس الـ١١ من كانون الأول الجاري والتقى عدداً من القوى والكتل السياسية فيها ومنها الأحزاب التركمانية الشيعية في محاولة لتقريب وجهات النظر بينها بشأن القضايا موضع الخلاف وحث ابنائها على «الوحدة» والعمل سوية لحل مشاكل المحافظة.

وفي سياق ذي صلة ذكر البيان أن « طالباني التقى، ظهر (الثلاثاء)، نائب رئيس حكومة اقليم كردستان عمر فتاح، و بحث معه سبل توسيع دائرة تقديم الخدمات الضرورية الى كركوك لاسيما الى المناطق و الاحياء التركمانية والعربية»، وتابع أن «طالباني أكد في اللقاء أن كركوك كمدينة متنوعة الاطياف و الطوائف تستحق كل الدعم و المساندة من قبل الحكومة الاتحادية و حكومة اقليم كردستان».

من جانب اخر، أعرب رئيس الجمهورية جلال طالباني، عن أمله في إلقاء حزب العمال الكردستاني (ب.ك.ك) سلاحه، داعياً الى إقامة حوار مع الحزب المذكور.

وقال طالباني في مقابلة تلفزيونية مع محطة (CNN TURK) الخبرية التركية من السليمانية ان:» ما أسعى إليه، ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني والساسة الاخرون هو إقناع المسلحين الموجودين في الجبال بالتخلي عن أسلحتهم والإنخراط في حوار سياسي».وإستبعد طالباني ان يقوم كرد العراق بالدخول في صراع مسلح من مقاتلي (ب.ك.ك) لمساعدة تركيا في حربها مع الحزب المذكور. وأضاف انه يتوقع ان تكتسب آلية التعاون بين تركيا والعراق المزيد من الزخم.وتوقع طالباني في جانب آخر من المقابلة تحسن العلاقات الثنائية بين إقليم كردستان وتركيا.

على صعيد اخر اجتمع طالباني بكوادر مجلس مركز التضامن الوطني العربي في كركوك.

وأثناء اللقاء، أشار الرئيس مام جلال الى اهمية الدور الذي يلعبه مركز التضامن الوطني العربي التابع للاتحاد الوطني الكردستاني في نشر الفكر التقدمي الديمقراطي نحو تعزيز الاخوة والمحبة بين الاطياف الكركوكية،

البرلمان يقرُّ قانون انسحاب القوات الاجنبية غير الامريكية

المشهداني استقال والتوافق مختلفة بشأن البديل

بغداد/ المدى

بعد ايام من بقائه في قلب عاصفة سياسية خضع الدكتور محمود المشهداني الى تقديم استقالته من رئاسة البرلمان العراقي خلال جلسة استثنائية عقدت للغرض ذاته .

وتلا المشهداني بيان الاستقالة امام اعضاء البرلمان ثم انبرى اعضاء البرلمان الى الاشادة بالمشهداني بعد ان انتهى من كلمته.

التحالفات السياسية منحت كتلة جبهة التوافق حق تولي منصب رئاسة البرلمان بعد ان نال الائتلاف رئاسة الوزراء والتحالف الكردستاني رئاسة الجمهورية.

وقال المشهداني انه يتشرف بالرجوع الى المقاعد البرلمانية تحت المنصة ووصف البرلمانيين بانهم ارقام وطنية رغم المناكفات والمشاكسات السياسية، على حد تعبيره، وقال (انا احبكم جميعاً) وليس العار في المخالفة. بل العار هو التمرد على الاجماع واضاف: اقدم استقالتي الى هيئة الرئاسة الموقرة واطلب الموافقة على رجوعي الى صفوف البرلمانيين للعمل على بلورة المشروع العراقي.

وتابع: "اعتذر الى كل شعبي واليكم عن التقصير غير المتعمد". وتقدم بالشكر والعرفان لكل البرلمانيين جميعاً وخصّ من قاموا بنصحه وتقويم مسيرته واعترف بوجود قصور كبير في مسيرته السياسية –بحسب قوله–.

وقال "اعتقد اني كنت مخلصاً في ان اعمل الخير" واضاف "انا انزل عند رغبتكم، واتقدم من خلالكم الى مجلسنا الموقر ومجلس الرئاسة لقبول طلب الاستقالة مع طلب الاحالة الى التقاعد".

وصوّت البرلمان على قبول طلب الاستقالة والاحالة الى التقاعد قبل ان يعمّ قاعة البرلمان تصفيق حار للمشهداني.

وأكد النائب عن الائتلاف العراقي الموحد رضا جواد تقي أن المشهداني قدّم استقالته من منصبه، لكن ضمن شروط محددة.

وأضاف تقي في تصريح لوكالة أسوشيتد برس أن المشهداني طالب كمقابل للاستقالة بتقديم ضمانات بألايخلفه على رئاسة مجلس النواب شخص من الحزب الإسلامي، ما يعني تضييق نطاق البديل على حاجم الحسني رئيس مجلس النواب السابق فيما بدت حظوظ اياد السامرائي ضعيفة كونه احد قيادي الحزب الاسلامي الذي يشغل امينه العام طارق الهاشمي منصب نائب رئيس الجمهورية.

لكن مصادر اشارت الى ان المشهداني رشح الى ان يخلفه اما النائب حسين الجبوري او النائب ظافر العاني في حين رشح الحزب الاسلامي اسامة التكريتي واياد السامرائي فيما طرح خلف العليان اسمي اسامة النجيفي وصالح المطلك لان يخلفا المشهداني داعياً الى الابتعاد عن المحاصصة مؤكداً انه ليس شرطاً ان يكون رئيس مجلس النواب من جبهة التوافق.

بيد ان الناطق باسم جبهة التوافق سليم الجبوري نفى وبشدة ان تكون الجبهة قد حددت أي اسم بديل سواء من داخلها او خارجها مشيرا الى ان الايام القادمة هي التي ستحدد في ضوء التفاهم داخل الجبهة وبين الجبهة والقوى الاخرى في البرلمان شخصية البديل ومشيرا الى ان المذكرة موقعة بين قوى البرلمان تمنح جبهة التوافق صلاحية اختيار الرئيس الجديد لمجلس النواب سواء من داخلها او خارجها.

وكان ٥٤ نائبا معظمهم من كتلتي التحالف الكردستاني والائتلاف العراقي الموحد طالبوا يوم امس الاول بعقد جلسة استثنائية لاقالة المشهداني من منصبه حيث يخول الدستور العراقي ٥٠ نائبا فما فوق بتقديم مثل هذا الطلب.

وتاتي مطالب اقالة المشهداني على خلفية تهجمه خلال جلسة الاربعاء الماضي على اعضاء البرلمان وتهديده بالاستقالة قائلا "ان نصف اعضاء المجلس مع الحكومة ونصف اعضاء المجلس مع الاحزاب والبعض الاخر ليس لديهم ولاء للشعب ، لذا لا استطيع العمل مع هكذا مجلس" فيما اشارت مصادر برلمانية الى انه شتم النائب مثال الالوسي بالفاظ نابية ووصف الحزب الاسلامي بالمتامرين والائتلاف العراقي بالجواسيس فيما قال للكرد ان لا مكان لكم في بغداد العروبة .

الى ذلك ختم البرلمان جلسته قبل ان يجري رفعها بالتصويت على قانون انسحاب القوات الاجنبية غير الامريكية من العراق في موعد اقصاه ٢٠٠٩/٧/٣١ بالأغلبية ومن ثم اعلن النائب الاول لرئيس مجلس النواب خالد العطية رفع الجلسة الى التاسع من كانون الثاني المقبل.

المركزي يؤكد انخفاض التضخم الأساسي في العراق الى 12.7 ٪

بغداد/المدى

قال البنك المركزي العراقي ان مُعدل التضخم الأساسي في البلاد انخفض الى ١٢,٧ في المئة سنويا خلال تشرين الثاني الماضي من ١٣,٦ في المئة في تشرين الاول.

واوضح البنك ان العامل الرئيسي في الانخفاض هو تباطؤ زيادات أسعار المواد الغذائية وانخفاض كلفة النقل والاتصالات. وكان صندوق النقد الدولي قد كشف في وقت سابق عن انتعاش الاقتصاد العراقي وسط تحسن الوضع السياسي والأمني لكن انخفاضا حادا في أسعار النفط العالمية يفرض ضغوطا على الحكومة. ويعرف البنك التضخم الاساسي بأنه لا يشمل ما ينفق على الوقود لكنه يتضمن نفقات الغذاء.

جمهورية العراق

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

کۆمیسونی باڵا ی سه ربه خۆی هه ڵبژارد نه کان

The Independent High Electoral Commission

بغية توسيع قاعدة المشاركة في عمل مراقبة انتخابات مجالس المحافظات تعلن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن تمديد تسجيل واعتماد فرق المراقبة الدولية والمحلية (منظمات المجتمع المدني) في جميع المحافظات بما فيها كركوك واقليم كردستان اعتباراً من يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٨/١٢/٢٢ ولغاية يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨/١/٢٠ وتمديد تسجيل واعتماد وكلاء الكيانات السياسية في نفس الفترة اعلاه ولجميع المحافظات باستثناء كركوك ومحافظات اقليم كردستان وبأمكان الكيانات تسجيل وكلائها في المحافظات المستثناة لغرض مراقبة عملية التصويت الغيابي للمهجرين من المحافظات التي تشارك فيها تلك الكيانات بانتخابات مجالس المحافظات.

لمزيد من المعلومات الاتصال على الرقم ٠٧٩٠١٦٧٣٩٢٢ او ٠٧٧٠٥٣٥٨٨٧٧

او على البريد الالكتروني
observers@ihec-iraq.com